



المملكة الأردنية الهاشمية

تقرير وصفي للقطاع الاقتصادي الفرعي:

" النفط ومنتجات الغاز "

استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات الاردنية

دائرة الإحصاءات العامة

مديرية الحسابات القومية

قسم المدخلات والمخرجات

إعداد

نسرين الرواشدة

تموز 2011

قائمة المحتويات:

- 2..... ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي (النفط ومنتجات الغاز)
- 4..... مقدمة
- 6..... أهم مؤشرات قطاع النفط ومنتجات الغاز

قائمة الجداول:

- 3..... جدول (1) تعريفات
- 8..... جدول (2) ترتيب مساهمة قطاع النفط ومنتجات الغاز الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية
- 9..... جدول (3) أعلى القطاعات الاقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع النفط ومنتجات الغاز
- 11..... جدول (4) نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع النفط ومنتجات الغاز من الاستهلاك الوسيط الكلي
- 12..... جدول (5) نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع النفط ومنتجات الغاز من الاستهلاك الوسيط الكلي

قائمة الأشكال البيانية:

- 10..... الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع النفط ومنتجات الغاز
- 13..... الشكل (2) مدخلات قطاع النفط ومنتجات الغاز حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)

ملخص تنفيذي للقطاع الفرعي: (النفط ومنتجات الغاز)

تم بناء جداول المدخلات والمخرجات حسب الخارطة القطاعية بأساس عام 2006، حيث تم تقسيم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 3 قطاعات فرعية تمثل قطاعات الصناعات الاستخراجية، وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى تقديم صورة شاملة لكافة القطاعات الاقتصادية. وبعد دراسة وتحليل قطاع النفط ومنتجات الغاز استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات تم التوصل إلى المؤشرات الرئيسية التالية:

- بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط ومنتجات الغاز في الناتج المحلي الإجمالي 0.10%.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط ومنتجات الغاز في الإنتاج الكلي 0.05%.
- بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع النفط ومنتجات الغاز 3.58% ضمن قطاعات الصناعة الاستخراجية.
- بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط ومنتجات الغاز في تعويضات العاملين 0.05%.
- كان قطاع المنتجات النفطية المكررة أكثر استخداماً لإنتاج قطاع النفط ومنتجات الغاز.
- كانت خدمات قطاع البنوك (المحلية) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع النفط ومنتجات الغاز نسبة إلى استهلاكه الوسيط.
- كانت منتجات الآلات الهندسية (المستوردة) أكثر استهلاكاً من قبل قطاع النفط ومنتجات الغاز نسبة إلى استهلاكه الوسيط.

جدول (1): تعريفات:

المفهوم	التعريف
الناتج المحلي الإجمالي	مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة غالباً ما تكون سنة.
الإنتاج	نشاط يتم تحت إشراف ومسؤولية وحدة مؤسسية تستخدم العمل، ورأس المال، والسلع، والخدمات كمدخلات؛ لإنتاج مخرجات من السلع والخدمات. ولا بد من وجود وحدة مؤسسية تتحمل مسؤولية العملية الإنتاجية، وتمتلك أي سلع تنتج كمخرجات أو يحق لها أن تتلقى ثمناً أو تعويضاً مقابل الخدمة المقدمة.
القيمة المضافة	الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك.
تعويضات العاملين	<ul style="list-style-type: none"> ▪ الرواتب والأجور المدفوعة نقداً والتي تتضمن الرواتب، والرواتب الإضافية، والمكافآت، والعلاوات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة، وذلك قبل إجراء أية حسميات لضرائب الدخل أو أية ضرائب على هذه البنود، كما تشمل الرواتب والأجور غير النقدية، والمزايا العينية التي تقدم للموظفين أو العمال كالسكن أو تذاكر السفر المجانية. ▪ المساهمات المحتسبة أو المدفوعة فعلاً من قبل المنتجين لصالح عمالهم وموظفيهم في الضمان الاجتماعي أو صناديق تقاعد خاصة أو تأمين صحي أو تأمين ضد الحوادث أو على الحياة.
الاستهلاك الوسيط	قيمة السلع والخدمات التي تستهلك كمدخلات وسيطة في عملية الإنتاج.
الاستهلاك المحلي	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات المنتجة من قبل القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني.
الاستهلاك المستورد	ما يستهلكه القطاع من السلع والخدمات التي يتم استيرادها من غير مقيم إلى مقيم.
مكونات الطلب النهائي	<p>يتكون الطلب النهائي من:</p> <ul style="list-style-type: none"> ▪ الاستهلاك الأسري. ▪ مؤسسات غير ربحية لخدمة الأسر. ▪ الاستهلاك الحكومي. ▪ تكوين رأس المال الثابت الإجمالي. ▪ التغير في المخزون. ▪ الصادرات.

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

مقدمة:

يحتل القطاع الصناعي دوراً هاماً في الاقتصاد الوطني للدول المتقدمة وكذلك الدول النامية التي تسعى للارتقاء باقتصادها إلى مستوى الدول المتقدمة. ولما كان الأردن من الدول النامية، فلا يزال قطاع الصناعة يواجه صعوبات كبيرة على الرغم من تمتع الأردن بإمكانيات تؤهله لتوسيع دور القطاع الصناعي والمتمثلة في الثروات الغنية المتوفرة كالبوتاس، والفوسفات، والصخر الزيتي، وتوفر الأيدي العاملة، إضافة إلى حاجة الأسواق المحلية والعربية للسلع التي يمكن إنتاجها من المواد الأولية المحلية بدلاً من تصديرها بصورة مواد خام وبأسعار زهيدة؛ مما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة تحد من انتشار ظاهري الفقر، والبطالة التي تعزز قدرة الاقتصاد الوطني.

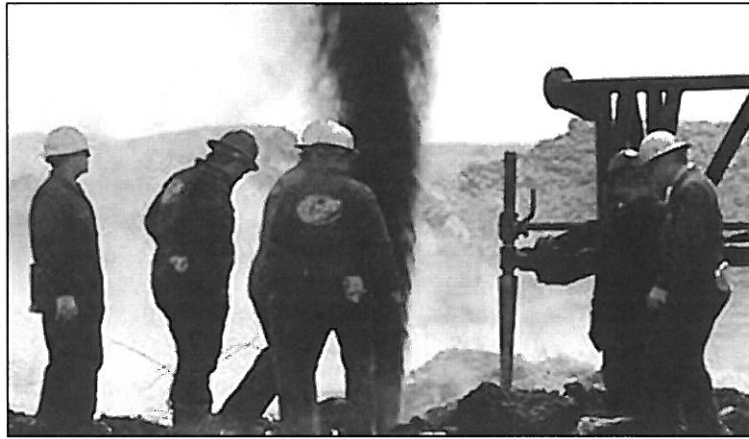
يعتبر الاردن من الدول المنافسة في المنطقة؛ لتمييزه بالأمن، والاستقرار؛ مما يجعله مركزاً لجذب الاستثمارات الأجنبية، والمحلية في مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة: القطاع الصناعي. والذي يعزز من تميز الأردن في المنطقة: دعم القطاع الصناعي من قبل الحكومة من حيث التشريعات العديدة المنظمة لعمله، إضافة إلى وضع الاستراتيجيات، وخطط العمل، والسياسات الهادفة؛ لتطوير القطاعات الصناعية.

ولإدراك أهمية وضع سياسة صناعية ناجحة، لا بد من التعرف بداية على واقع القطاع الصناعي في الأردن قبل الشروع بوضع الخطط المستقبلية. وعليه: فقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بإنتاج جداول المدخلات والمخرجات بكلفة مالية بلغت 1.2 مليون دينار أردني خلال عام ونصف؛ لإعطاء صورة شاملة عن كافة تشابكات القطاعات الاقتصادية.

تشكل الصناعات التحويلية في الاقتصاد الأردني غالبية الخارطة القطاعية، حيث تم بناء جداول المدخلات والمخرجات أساساً عام 2006، ثم قسم الاقتصاد الوطني إلى 81 قطاعاً فرعياً من ضمنها 46 قطاعاً فرعي يمثل قطاع الصناعات التحويلية. وتهدف الجداول بشكل رئيسي إلى إحداث نقلة نوعية في عملية جمع وتبويب البيانات الإحصائية على المستوى القطاعي، وقياس التداخلات في العلاقة بين القطاعات الاقتصادية وصولاً إلى تقديم صورة شاملة عن الاقتصاد الأردني، وتعامله مع العالم الخارجي. وتوفر الجداول أداة؛ لتحليل التشابكات القطاعية بين مختلف القطاعات الاقتصادية الهامة، وتحديد القطاعات الرائدة في عملية التنمية ومحركات النمو في الاقتصاد الأردني؛ لاستخدامها من قبل متخذي القرارات وراسمي السياسات ومعدّي البرامج التنموية، وكذلك استخدامها من قبل الباحثين والمحللين الاقتصاديين

في القطاعين: العام والخاص، إضافةً إلى إثراء نشاطات مراكز البحوث الوطنية والعالمية المتخصصة في هذا المجال.

ويركز هذا التقرير على تحليل قطاع النفط ومنتجات الغاز استناداً إلى جداول المدخلات والمخرجات والذي يعد واحداً من القطاعات المصنفة ضمن قطاع الصناعة الاستخراجية والمتمثل نشاطه في استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي.



أهم مؤشرات قطاع النفط ومنتجات الغاز:

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي 2.88% من المجموع الكلي لمساهمة القطاعات الاقتصادية. وقد بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط ومنتجات الغاز في الناتج المحلي الإجمالي 0.10% محتلاً بذلك المرتبة 64 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً.

المساهمة في الإنتاج الكلي للاقتصاد

بلغ مجموع مساهمة قطاعات الصناعة الاستخراجية 2.33% من مجموع الإنتاج الكلي للقطاعات الاقتصادية. واحتل قطاع النفط ومنتجات الغاز المرتبة 74 من بين القطاعات الاقتصادية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.05%، والمرتبة 3 من قطاعات الصناعات الاستخراجية مساهمةً في الإنتاج الكلي والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 2.32%.

المساهمة في القيمة المضافة الإجمالية لقطاعات الصناعات الاستخراجية

تعرف القيمة المضافة اقتصادياً بأنها: الإضافات والتحسينات التي يقوم المنتج بإضافتها إلى المنتج قبل تقديمه للاستهلاك. بمعنى آخر: هي الفرق بين قيمة الإنتاج القائم (الإنتاج الرئيسي والأنشطة الثانوية الأخرى) وقيمة الاستهلاك الوسيط (المحلي والمستورد). وتجمع القيمة المضافة لكل القطاعات والمؤسسات مكونة (القيمة المضافة الإجمالية) وهي ما يعرف بالناتج المحلي الإجمالي، وتعبّر عن مقدار أو مساهمة القطاعات في تكوين الثروة الوطنية، وتعتبر وسيلة أساسية لتحقيق النمو الاقتصادي. بلغت حصة القيمة المضافة لقطاع النفط ومنتجات الغاز 3.58% ضمن قطاعات الصناعات الاستخراجية محتلاً بذلك المرتبة الثالثة.

المساهمة في تعويضات العاملين

توزعت مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين بنسبة 2.50% لقطاعات الصناعات الاستخراجية و 97.50% لباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى. واحتل قطاع النفط ومنتجات الغاز المرتبة 72 من مساهمة القطاعات الاقتصادية في تعويضات العاملين والبالغ عددها 81 قطاعاً فرعياً بنسبة 0.05%، واحتل المرتبة 3 من قطاعات الصناعات الاستخراجية مساهمة في تعويضات العاملين والبالغ عددها 3 قطاعات فرعية بنسبة 1.97%.



جدول (2): ترتيب مساهمة قطاع النفط ومنتجات الغاز الفرعي ضمن القطاعات الاقتصادية:

المؤشرات	ضمن القطاعات الاقتصادية كافة والبالغ عددها 81
الناتج المحلي الإجمالي	64
الإنتاج الكلي	74
الصادرات الوطنية	0
تعويضات العاملين	72

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

جدول (3): أعلى 10 قطاعات اقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع النفط ومنتجات الغاز:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	المنتجات النفطية المكررة	61.915
2	النقل البري	16.685
3	التجارة	13.956
4	النقل عبر الانابيب	6.710
5	العقارات	0.439
6	الكهرباء	0.353
7	خدمات أخرى	0.166
8	الطباعة والنشر	0.037
9	خدمات الأعمال	0.002
مجموع إنتاج القطاع للاستهلاك الوسيط		100.26
مجموع إنتاج القطاع لمكونات الطلب النهائي		-0.26
مجموع الإنتاج الكلي		100

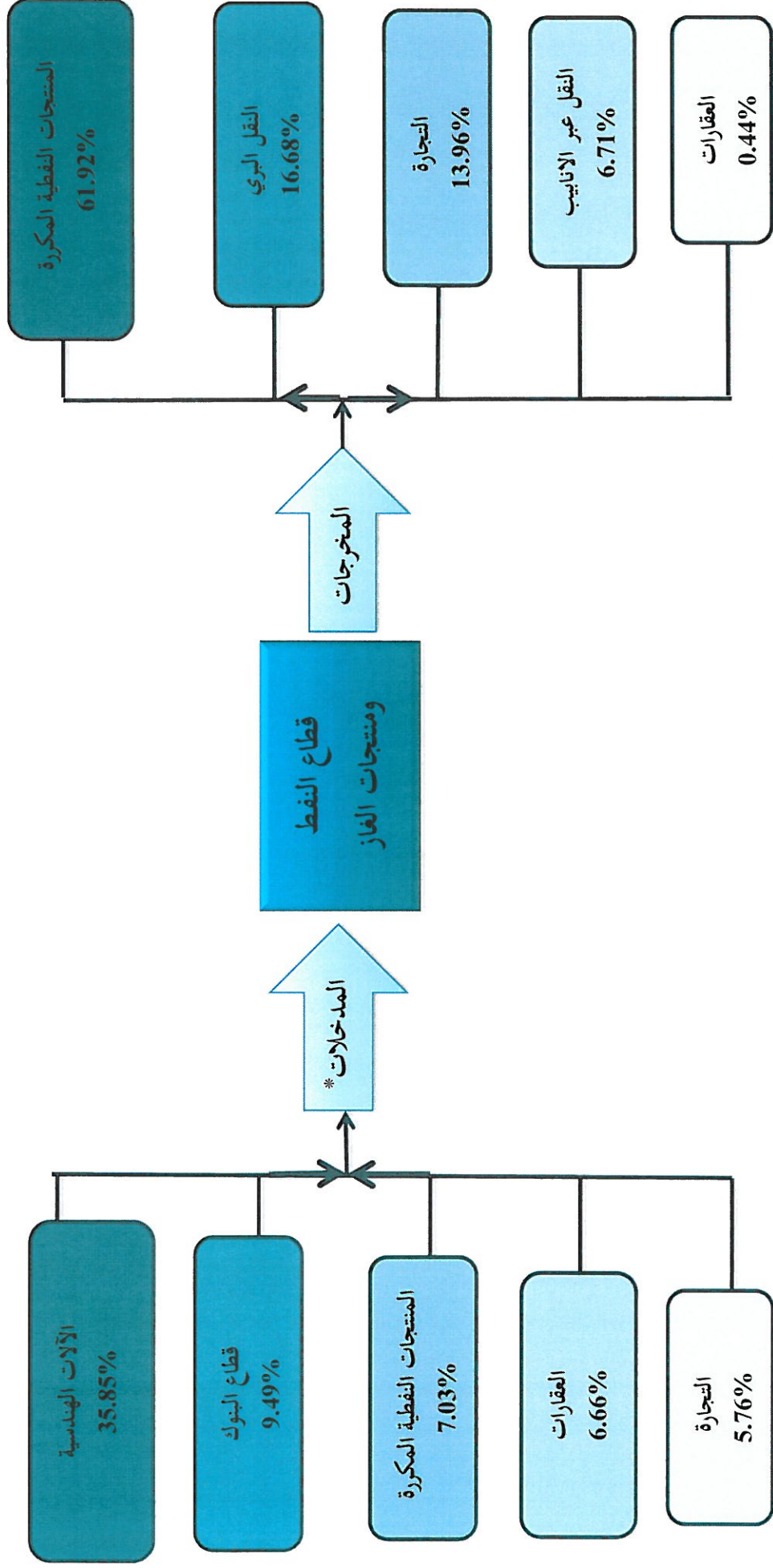
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

ويبين الجدول 3 أعلى القطاعات الاقتصادية استخداماً لإنتاج قطاع النفط ومنتجات الغاز. وتبين استخدام القطاعات من إنتاج قطاع منتجات النفط ومنتجات الغاز حيث احتل قطاع المنتجات النفطية المكررة المرتبة الأولى؛ لأنه أكثر استخداماً لإنتاج قطاع منتجات النفط ومنتجات الغاز بنسبة 61.915%، وجاء قطاع النقل البري في المرتبة الثانية بنسبة 16.685%، وقطاع التجارة في المرتبة الثالثة بنسبة 13.956%، أما قطاع خدمات الأعمال جاء في المرتبة التاسعة بنسبة 0.002%.

ويلاحظ توزيع الإنتاج لقطاع منتجات النفط ومنتجات الغاز ما بين الاستهلاك الوسيط بنسبة 100.26%، ومكونات الطلب النهائي بنسبة 0.26%¹.

¹ الإشارة سالبة بسبب التغير في المخزون.

الشكل (1) أهم مدخلات ومخرجات قطاع النفط ومنتجات الغاز



*المدخلات: تمثل نسب الاستهلاك الوسيط الكلي (المحلي والمستورد).

دائرة الإحصاءات العامة 2011

جدول (4): نسبة الاستهلاك الوسيط المحلي لقطاع النفط ومنتجات الغاز من الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستهلاك (%)
1	قطاع البنوك	9.49
2	العقارات	6.66
3	المنتجات النفطية المكررة	5.82
4	التجارة	5.76
5	خدمات الأعمال	4.69
6	التأمين	4.51
7	خدمات مالية أخرى	3.64
8	الكهرباء	3.35
9	خدمات أخرى	3.29
10	الانشاءات	3.02
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		64.12
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		35.88
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

تبين جداول المدخلات والمخرجات بشكل عام توزيع الاستهلاك الوسيط لكافة القطاعات الاقتصادية سواء أكان ذاتياً (أي يستهلك القطاع إنتاج نفسه) أو استهلاكاً لإنتاج القطاعات الاقتصادية الأخرى. ويبين الجدول 4 أعلى عشر قطاعات اقتصادية تستخدم إنتاجها كمدخلات وسيطة محلية لقطاع النفط ومنتجات الغاز. ويلاحظ التباين في النسب بحيث احتل قطاع البنوك المرتبة الأولى بين القطاعات التي يستهلك قطاع النفط ومنتجات الغاز مخرجاتها بنسبة 9.49%، في حين جاء قطاع العقارات في المرتبة الثانية بنسبة 6.66%، وقطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثالثة بنسبة 5.82%. وفي المقابل، جاء قطاع الانشاءات في المرتبة العاشرة بنسبة 3.02%.

جدول (5): نسبة الاستهلاك الوسيط المستورد لقطاع النفط ومنتجات الغاز من
الاستهلاك الوسيط الكلي:

الرقم	القطاعات الاقتصادية	نسبة الاستخدام (%)
1	الآلات الهندسية	33.37
2	المنتجات النفطية المكررة	1.21
3	صناعة الورق ومنتجاته	0.67
4	الطباعة والنشر	0.36
5	الكهرباء	0.24
6	صناعة الصابون والمنظفات	0.02
مجموع الاستهلاك الوسيط المستورد للقطاع		35.88
مجموع الاستهلاك الوسيط المحلي للقطاع		64.12
مجموع الاستهلاك الكلي للقطاع		100

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، قسم المدخلات والمخرجات

يبين الجدول 5 أعلى القطاعات الاقتصادية استخدم انتاجها كمدخلات وسيطة مستوردة لقطاع النفط ومنتجات الغاز. وقد احتلت منتجات قطاع الآلات الهندسية المرتبة الأولى من بين السلع المستهلكة من قبل قطاع النفط ومنتجات الغاز بنسبة 33.37%، وجاء قطاع المنتجات النفطية المكررة في المرتبة الثانية بنسبة 1.21%، و قطاع صناعة الورق ومنتجاته في المرتبة الثالثة بنسبة 0.67%. وفي المقابل، جاء قطاع صناعة الصابون والمنظفات في المرتبة السادسة بنسبة 0.02%.

الشكل (2) مدخلات قطاع النفط ومنتجات الغاز حسب مصدر المدخل (مصنع محلي او مستورد)

